

Distr.: General
20 May 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٨٩٥ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، في سياق نظره في البند المعنون "بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يذكر مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين ويؤكد الأهمية الحاسمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين بعد ويلات الحرب.

"يسلم مجلس الأمن بأن دعم الدول للتعافي من النزاعات وبناء السلام المستدام يشكل تحدياً رئيسياً يواجه المجتمع الدولي، وبأن الاستجابة الفعالة تتطلب تكامل وانسجام الأنشطة السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية، بما في ذلك في المرحلة الأولى للتخطيط للبعثات المتكاملة.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية الامتلاك الوطني لزام المبادرة والمسؤولية الرئيسية للسلطات الوطنية الخارجة من النزاع عن بناء السلام والتنمية المستدامة، ويعرب عن نيته المساعدة في دعم تلك الجهود، ويشجع الجهات الفاعلة الأخرى على أن تحذو حذوه.

"ويذكر مجلس الأمن بقراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، ويرحب بعمل لجنة بناء السلام في مجال إسداء المشورة بشأن تنسيق الأنشطة والموارد الدولية لبناء السلام، ويعرب عن دعمه لتعزيز دور لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

"ويدرك مجلس الأمن ما للبلدان المتضررة، لا سيما في الفترة التي تلي مباشرة انتهاء النزاع، من احتياجات ماسة، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة إنشاء مؤسسات الحكم، ونزع سلاح القوات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها،



وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة الانتقالية، والمصالحة، وإعادة بسط سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والإنعاش الاقتصادي. ويؤكد مجلس الأمن أن الخبرة المدنية في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع أمر أساسي في العمل على تلبية هذه الاحتياجات.

”ويشجع مجلس الأمن الجهود الرامية إلى تلبية الحاجة الماسة إلى التعجيل بإيفاد الخبرة المدنية، ويؤكد الدور الحاسم لتلك الخبرة في العمل بتعاون مع السلطات الوطنية على تعزيز القدرات الوطنية.

”ويبرز مجلس الأمن الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور رائد في الميدان لتنسيق الجهود الدولية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويؤكد مجلس الأمن أن التنسيق بين السلطات الوطنية والجهات الأخرى المشاركة في التعمير والتنمية للأجل الطويل، بما فيها أجهزة منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها، والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك التنسيق مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال يشكل أمرا حيويا لإنجاح مشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

”ويشدد المجلس على ضرورة ضمان إتاحة التمويل من البداية لأنشطة الإنعاش وبناء السلام لتلبية الاحتياجات الفورية، وإرساء أسس متينة للتعمير والتنمية للأجل الطويل.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على مساعدة البلدان على التعافي من النزاع.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام، ولجنة بناء السلام، والمنظمات الدولية والإقليمية، والدول الأعضاء على النظر في كيفية دعم الجهود الوطنية في البلدان المتضررة لضمان سلام مستدام بصورة أسرع وأكثر فعالية، بما في ذلك في مجالات التنسيق وقدرات نشر الخبرة المدنية والتمويل. ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى إسداء المشورة في غضون اثني عشر شهرا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كيفية القيام على أحسن وجه بإحراز تقدم في هذه المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة، وتنسيق أنشطة بناء السلام، مع مراعاة آراء لجنة بناء السلام، وتشجيع تعبئة الموارد واستخدامها بأكبر قدر من الفعالية لتلبية الاحتياجات الملحة لبناء السلام“.